



CARNEGIE ENDOWMENT
for International Peace

يناير 2007

دليل السياسات

مشروع الشرق الأوسط

على لسان مسؤوليه: إستراتيجية حزب الله في المواجهة الحالية

مقدمة المحرر:

مارينا أوتاوي

تهدد المواجهة بين معارضة 8 مارس/آذار بقيادة حزب الله وقوى 14 مارس/آذار التي تسيطر على الحكومة اللبنانية، بانتهاء الاستقرار في لبنان. بعد الانسحاب السوري العام الفائت، برزت آمال عالية بأن لبنان يسير على الطريق نحو السيادة والديمقراطية والازدهار. لكن عقب الانتخابات المثيرة للجدل العام الماضي والحرب المدمرة بين إسرائيل وحزب الله الصيف المنصرم، يجد لبنان نفسه محاصراً ومقسماً.

تجسد الاحتجاجات التي بدأت في مطلع ديسمبر/كانون الأول وتلوح بالتصعيد طوال شهر يناير/كانون الثاني، مزيجاً معقداً من النزاعات والتشنجات المرتبطة بلاعبين محليين إنما أيضاً إقليميين ودوليين. تتهم معارضة 8 مارس/آذار الائتلاف الحاكم من قوى 14 مارس/آذار بأنه يبالغ عن غير وجه حق بالتركيز على الغالبية التي يملكها في البرلمان ويحتكر السلطة بطريقة غير عادلة. وتطالب المعارضة بحكومة وحدة وطنية لها فيها ثلث المقاعد على الأقل ما يمنحها سلطة تعطيل القرارات التي تتطلب غالبية الثلثين؛ وتريد المعارضة أيضاً إعادة النظر في تفاصيل المحكمة الدولية التي ستحاكم المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري وآخرين. كما تطالب بقانون انتخابي جديد وانتخابات نيابية مبكرة يتبعها انتخاب البرلمان لرئيس جمهورية جديد. أمّا فريق 14 مارس/آذار فيعتبر أنّ الهدف المباشر وراء توقيت الاحتجاجات هو عرقلة تشكيل المحكمة الدولية وبصرّ على الموافقة على المحكمة قبل مناقشة أية مسألة أخرى. في الغرب، اتخذ معظم المراقبين مواقف مؤيدة لتحالف 14 مارس/آذار، ويعتبرون أنه إلى جانب كونها محاولة لمنع تشكيل المحكمة الدولية، فإن الاحتجاجات هي أيضاً جزء من محاولة أوسع نطاقاً تقوم بها سوريا وإيران من أجل الحد من التأثير الأميركي في المنطقة وإسقاط الحكومات الصديقة للولايات المتحدة.

في سلسلة مقابلات أجريت في مطلع ديسمبر/كانون الأول، يعرض مسؤولون في حزب الله وجهة نظرهم المختلفة حول المواجهة. يصف هؤلاء المسؤولون الأزمة بأنها مواجهة بين حكومة جاهزة لتنفيذ أوامر الولايات المتحدة وإسرائيل ومعارضة وطنية ملتزمة بالتصدي لهذا الانصياع، بين حكومة لا تمثل سوى جزء من السكان ومعارضة وطنية تطالب بحكومة وحدة وطنية تمثل فيها كل الأطراف.

الأفكار المعبر عنها في المقابلات الطويلة التي نختصر نقاطها الأساسية أدناه، حادة. عند انتقاء المواد التي نريد استعملها وتلك التي نريد إسقاطها، لم نختار الأكثر استفزازاً ولا الأقل إثارة للجدل، بل اخترنا الأفكار التي تكرر في كل المقابلات. نعرضها من دون تعليق، حتى عندما تكون اللغة المستعملة قوية جداً والدقة موضع تشكيك. نعتبر أن نقل الكلام كما ورد في المقابلات يساعد القراء على فهم الأزمة في لبنان، ليس في شكلها الآتي إنما في مضاعفاتها الأبعد مدى.

يستند هذا العرض لأفكار حزب الله إلى ست مقابلات أجرتها أمل سعد غريب في بيروت. والمسؤولون الذين جرت مقابلتهم بين الأول من نوفمبر/تشرين الثاني والعاشر من ديسمبر/كانون الأول 2006 هم: الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام ل"حزب الله"، والشيخ نبيل قاووق، مسؤول منطقة الجنوب في "حزب الله"، والسيد نواف الموسوي، رئيس وحدة العلاقات الخارجية في الحزب، وحسين خليل، المساعد السياسي الخاص للسيد حسن نصرالله وعضو مجلس الشورى في الحزب، وعلي فياض، رئيس مركز الأبحاث التابع لحزب الله وعضو المكتب السياسي للحزب، وغالب أبو زينب، عضو المكتب السياسي في "حزب الله". علاوة على ذلك، أوردت أمل سعد غريب كلاماً ورد على لسان الأمين العام ل"حزب الله"، السيد حسن نصرالله، في عدد من الخطب والمقابلات في 14 أغسطس/آب و 27 أغسطس/آب و 5 سبتمبر/أيلول و 12-13 سبتمبر/أيلول و 22 سبتمبر/أيلول و 31 أكتوبر/تشرين الأول و 19 نوفمبر/تشرين الثاني و 7 ديسمبر/كانون الأول. كما استعانت بعدد من المقابلات مع مسؤولين في حزب الله منشورة في وسائل إعلام محلية ودولية، وكذلك بتصريحات وأحاديث عامة لهؤلاء المسؤولين.

إستراتيجية حزب الله بعد الحرب

أمل سعد غريب

I. الإستراتيجية السياسية

تبرير المواجهة

انتقد خصوم حزب الله بشدة قرار الحزب، التحول نحو الضغوط المباشرة في الشارع بدلاً من طرح النقطة في البرلمان لإسقاط الحكومة الحالية. يردّ حزب الله على هذه الانتقادات بأنّ المعارضة (ويعني بذلك حزب الله والحزب الشيعي الآخر "أمل" و"التيار الوطني الحر" المسيحي بقيادة ميشال عون، بالإضافة إلى عدد قليل من الشخصيات غير الشيعية والمجموعات السياسية الصغيرة) اضطرت إلى اللجوء إلى الشارع لأنّ النظام السياسي غير المتوازن لا يتيح أمامها أي خيار آخر. بحسب "حزب الله"، تملك قوى 14 مارس/آذار التي تدعم الحكومة الحالية، مجرد أكثرية "وهمية" منبثقة عن قانون انتخابي غير عادل ونقسيم غير متوازن للدوائر الانتخابية بدلاً من أكثرية حقيقية مستندة إلى دعم شعبي فعلي. حتّى بوجود تلك الامتيازات، ما كان فريق 14 مارس/آذار ليسيّط على غالبية المقاعد النيابية لولا مساعدة حزب الله - أمّن الحزب أصوات الشيعة وبالتالي عشرة مقاعد إضافية في إحدى الدوائر الانتخابية في عام 2005. لكن حتّى هذه الأكثرية أصبحت، بحسب المسؤولين في "حزب الله"، باطلة ولاغية عندما نكت تحالف 14 مارس/آذار بالاتفاق الذي كان قد عقده مع الحزب وبالتالي "خان التفويض الشعبي الذي حصل عليه" وخسر "شرعيته كأكثرية"، كما يقول علي فياض، عضو المكتب السياسي ل"حزب الله".

إملاحظة المحرّر: أثناء الانتخابات البرلمانية عام 2005، عُقد "اتفاق رباعي" بين حزب الله وحركة "أمل" من جهة، وتيار "المستقبل" بزعامة الحريري وحزب الزعيم الدرزي وليد جنبلاط من جهة أخرى. بموجب هذا الاتفاق، يحمي فريق 14 مارس/آذار مقاومة حزب الله من الضغوط الخارجية مقابل تصويت الشيعة لمرشحيه. وقد ضمّن التفاهم في البيان الوزاري الذي جاء فيه: تعتبر الحكومة أنّ المقاومة هي تعبير صادق وطبيعي عن الحق الوطني للشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والتهديدات والأطماع الإسرائيلية، والعمل على استكمال تحرير الأرض اللبنانية].

ما يعزّز شعور حزب الله بأنه محروم ظلماً من دوره الشرعي هو اعتباره بأنّ المعارضة تتمتع الآن بتأييد الأكثرية في البلاد، وهو زعم دعمه استطلاع آراء أجراه حديثاً "مركز بيروت للأبحاث والمعلومات" يتوقّع فوز المعارضة بـ 58 في المئة من الأصوات في حال إجراء انتخابات. (أجري الاستطلاع بين 19 و 31 أكتوبر/تشرين الأول وشمل عيّنة عشوائية من خمسة آلاف شخص صنّفوا بحسب المذهب والمنطقة).

خرقت الحكومة اتفاقاً سياسياً وعلاوةً على ذلك، خسرت شرعيّتها الشعبية. في أيّ ديمقراطية "محترمة"، يقول الموسوي، "هناك دعوة فورية إلى إجراء انتخابات مبكرة عندما تُخرق تحالفات". وبحسب فياض، تجرى أيضاً انتخابات مبكرة عندما تُشلّ الحكومة بسبب الاستقطاب السياسي أو عندما ينقسم الرأي العام ويظهر ذلك في استطلاعات الرأي".

لكنّ الحكومة رفضت الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة ولم توافق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تحصل فيها المعارضة على ثلث المقاعد زائد واحد ما يمنحها سلطة تعطيل القرارات الأساسية التي تتطلب غالبية الثلثين. يعتبر حزب الله وحلفاؤه أنهم اضطروا إلى اللجوء إلى الشارع للاحتجاج على تزمّت الحكومة وممارسة ضغوط عليها. يطالب حزب الله بانتخابات مبكرة ويعتبر أنّ هذا ما يحصل في ديمقراطيات عدّة حول العالم عندما تخسر الحكومة الغالبية أو عندما تُشلّ قدرتها على اتّخاذ القرارات. لكن الحكومة اللبنانية التي يُعوّمها الدعم الخارجي، تصرّ على "التمسك بالسلطة" في وجه استياء شعبي واسع النطاق، فتستبدل بالتالي الشرعية الداخلية بالدعم الغربي، كما يقول وزير الطاقة محمد فنيش. والاعتماد على الدعم الخارجي يفقد الحكومة شرعيّتها أكثر فأكثر في نظر "حزب الله". ويحمل المسؤولون في الحزب أيضاً رئيس الوزراء فؤاد السنيورة مسؤولية عدد من الأخطاء لا سيّما وضع مسافة بينه وبين المقاومة في الأيام الأولى للحرب، وقربه الشديد من الغرب والتصرّف وكأنّه "رئيس حزب وليس رئيس حكومة لكلّ اللبنانيين"، كما جاء على لسان النائب عن "حزب الله"، حسن فضل الله. لكنّ حزب الله يذهب أبعد من ذلك معتبراً أنّ الحكومة خسرت أيضاً الشرعية الدستورية عندما استقال الوزراء الشيعة منها. بحسب مقدّمة الدستور اللبناني، "لا شرعية لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". يعني هذا، كما يفسّره "حزب الله"، أنّه يجب أن تكون كلّ المجموعات المذهبية ممثّلة في الحكومة. عبر رفض الاستقالة في غياب التمثيل الشيعي، فإنّ الحكومة "تسيء استعمال" السلطة وتشنّ "انقلاباً" على الدستور.

دحض الاتّهامات

المحكمة الدولية في اغتيال رفيق الحريري

يرفض حزب الله المزاعم بأنّ محاولته إرغام الحكومة على الاستقالة أو مطالبته بالحصول على سلطة تعطيل القرارات مناورات لمنع تشكيل المحكمة الدولية. في الواقع، تطلق الحكومة هذه الاتّهامات من أجل تضليل الناس حول الأسباب الحقيقية لانسحاب حزب الله منها. يقول خليل "إنّه لغم ألقوه لتضليل أنصارهم وتعطيل جلسات التشاور".

يزعم المسؤولون في حزب الله أنّ الحزب كان قد بدأ المطالبة بحكومة وحدة وطنية قبل الحرب مع إسرائيل في يوليو/تموز. وزادت الضغوط عندما وجّه الأمين العام لـ "حزب الله"، السيّد حسن نصرالله، إنذاراً إلى الحكومة في مقابلة في 31 أكتوبر/تشرين الأول معلناً أنّه إذا لم تتوصل المشاورات بين الفرقاء المتخاصمين إلى نتيجة في غضون أسبوع، فهناك خطوات سوف يتّخذها. في الوقت نفسه تقريباً، أوضح مسؤولو حزب الله أنّ "الخطوات" تعني استقالة وزراء الحزب من الحكومة إذا رفضت الأكثرية الحاكمة طلب الحزب تقاسم السلطة بطريقة تخوّله تعطيل القرارات. في 11 نوفمبر/تشرين الثاني، استقال الوزراء احتجاجاً ليس فقط على فشل المفاوضات إنّما

أيضاً بسبب إعلان قوى 14 مارس/آذار بطريقة غير متوقّعة أنّه سيجري التصويت على مشروع قرار صادر عن الأمم المتّحدة حول المحكمة الدولية بعد يومين في مجلس الوزراء، من دون منح قوى المعارضة فرصة دراسة مشروع القرار.

شدّد مسؤولو حزب الله في المقابلات على أنّ السبب الأساسي وراء الانسحاب من الحكومة ليس المحكمة بل رفض الحكومة مطلب الحزب تقاسم السلطة بطريقة تمنحه القدرة على تعطيل القرارات. أكّد نصرالله في نوفمبر/تشرين الثاني أنّه "لا علاقة لموضوع [الاستقالة] بالمحكمة الدولية. لو كان له علاقة بالمحكمة الدولية، أنا أقول لهم من الآن: شكّلوا حكومة وحدة وطنية وجربونا وأتوا بمسوّدة المحكمة الدولية إلى حكومة الوحدة الوطنية وجربونا. إذا عطّنا أو عارضنا، افضحونا أمام الناس...". أصدر الحزب بياناً مشتركاً مع حليفه الشيعي، حركة "أمل"، شدّد فيه على التزامهما القويّ بمبدأ المحكمة الدولية الذي كانا قد وافقا عليه في جلسة الحوار الأولى التي عُقدت في مارس/آذار 2006.

يزعم مسؤولو حزب الله أنّهم وافقوا على "مناقشة مسألة [المحكمة] بطريقة إيجابية جداً وجدّية وموضوعية وتفسيرية". لكنّهم لم يتوقّعوا أن يُعرض عليهم اقتراح محدّد قبل مرور نحو شهرين. فدعوة الحكومة المفاجئة للتصويت على قرار الأمم المتّحدة لم تأخذ حزب الله على حين غرّة وحسب بل حالت دون حصول نقاش جدّي إذ إنّها لم تعطّ حركة "أمل" وحزب الله سوى بضعة أيام ل"ترجمته وعرضه على خبراء قانونيين لمراجعته ثم مناقشته من قبلنا". يعتبر القياديون في حزب الله أنّها محاولة متعمّدة للحيلولة دون حصول مزيد من النقاش. [ملاحظة المحرّر: هناك عناصر في النصّ المفصّل لاتّفاق المحكمة اعترضت عليها الشخصيات المعارضة لا سيّما عناصر المادّة الثالثة من ملحق الاتّفاق التي تحدّد تعريفات واسعة جداً للمسؤولية الجنائية في الجرائم والتي تشمل أيّ شخص "ساهم بأيّ طريقة في الجريمة" وكذلك كلّ المسؤولين عنهم. كان هناك انطباع بأنّ هذا التعريف واسع جداً ويجب حصره. كما أعرب حزب الله عن تحفّظات على الطبيعة غير المحدّدة لتفويض المحكمة ما يسمح لها بالنظر في قضايا مستقبلية أو إعادة فتح ملفات أغلقها القضاء اللبناني].

العلاقات مع سوريا وإيران

ينفي حزب الله أيضاً اتّهامه بأنّ قراره إطلاق التظاهرات في الأوّل من ديسمبر/كانون الأوّل لإرغام الحكومة على الاستقالة كان جزءاً من "انقلاب" هندسته سوريا وإيران للسيطرة على لبنان في مواجهتهما الإستراتيجية مع الولايات المتّحدة وإسرائيل. يقول حزب الله إنّ سياسيّي 14 مارس/آذار هم الذين كانوا حلفاء سوريا والمتعاونين معها منذ زمن غير بعيد، وحزب الله هو الذي كان هدف "جهاز الاستخبارات" السوري في السابق، بحسب رئيس وحدة العلاقات الخارجية في الحزب، نوّاف الموسوي.

غير أنّ حزب الله يقرّ بكلّ طيبة خاطر بأنّ لديه روابط قويّة مع سوريا وإيران. فكما أعلن الموسوي في مقابلة أجريت معه حديثاً "لا ننكر هذا الحلف، بل نعلنها من أعلى السطوح. نحن جزء من محور لمقاومة الهيمنة

الأميركية في المنطقة، من المقاومة في أفغانستان إلى المقاومة في فلسطين".

يقول قياديو حزب الله إنّ هذا لا يعني أنّ الحزب مرتهن لدى حلفائه بل إنه يملك استقلالية ذاتية سياسية. صلة حزب الله بسوريا وإيران حلف استراتيجي وليست علاقة رئيس بمرؤوس. يشدّد الموسوي على أنّ أجندة حزب الله "تقاطع فقط مع جزء، وأكرّر، جزء من الأجدنتين الإيرانية والسورية". في الإطار عينه، يعتبر غالب أبو زينب، عضو المكتب السياسي في "حزب الله"، أنّ سوريا وإيران لا تستطيعان فرض إرادتهما علينا" وأنّ "حزب الله يستخدم حلفه لصالح لبنان". وإذ أدرك نصرالله أنّه حتّى التطمينات الكلامية المتكرّرة لم تهدئ مخاوف فريق 14 مارس/آذار، اقترح في خطاب في نوفمبر/تشرين الثاني أنّ من شأن تشكيل حكومة وحدة وطنية أن يحلّ المشكلة إذ إنّه يمنع أيّاً من الطرفين من فرض إملاءات حلفائه الخارجيين.

ما هي أهداف "حزب الله"؟

إذا لم يكن حزب الله يسعى إلى الحصول على مزيد من التمثيل وامتلاك القدرة على تعطيل القرارات في الحكومة من أجل وقف إنشاء المحكمة الدولية وخدمة مصالح سوريا وإيران، كما يتّهمه منتقدوه، فما هو هدف الحزب؟

دور أكبر في الحكومة...

يطالب حزب الله بحصّة أكبر في السلطة السياسية في الحكومة. الحصول على ثلث المقاعد زائد واحد أساسي ليكون للحزب وحلفائه رأي في المسائل "الإستراتيجية" التي تتطلّب غالبية الثلثين. شدّد الشيخ نعيم قاسم، نائب الأمين العام ل"حزب الله"، مراراً وتكراراً على أنّ المعارضة لا تطمح إلى السيطرة على الحكومة بل تريد أن تتمكّن من "المشاركة في القرارات المصيرية والإستراتيجية" من خلال امتلاك سلطة تخولها كأقلية تعطيل القرارات. علاوةً على ذلك، من شأن امتلاك ثلث المقاعد أن يسمح للمعارضة بإسقاط الحكومة إذا قدّم جميع وزرائها استقالتهم. يشدّد مسؤولو حزب الله على أنّهم يريدون فقط "الثلث الضامن" وليس السلطة لفرض قراراتهم الخاصة.

يقول قاسم إنّ الحزب وحلفاءه في الحكومة يشعرون، انطلاقاً من عدد المقاعد التي يملكونها في الحكومة الحالية، أنّ وجودهم فيها شكليّ وحسب. بحسب تعبير نصرالله، لا يُعاملون ك"شركاء متساوين" بل يُتوقّع منهم أن "يبصموا" بينما تسيطر الأكثرية الحاكمة على كلّ عملية صنع القرارات. علاوةً على ذلك، فإنّ مطالبة حزب الله بحصّة في السلطة وبالقدرة على تعطيل القرارات، وهو أمر غير مألوف في نظام ديمقراطي غربي أكثر، هي إلى حدّ بعيد جزء من التقليد اللبناني حيث تملك كلّ الطوائف الأساسية حصّة في السلطة. يعتبر قاسم أنّه يجب أن تُشكّل الحكومة بطريقة تخوّل كلّ الطوائف والقوى السياسية ذات التمثيل النيابي المشاركة في القرارات الإستراتيجية، تماماً كما شاركت في جلسات "الحوار الوطني" التي بدأت في مارس/آذار 2006. في الواقع، وبحسب قاسم، لو كانت الحكومة تعكس التمثيل النيابي أو الشعبي، لكانت المكان المناسب للحوار، ولما كانت هناك حاجة إلى مؤسّسة بديلة.

تركيزاً على أنهم يسعون إلى المشاركة في القرارات الإستراتيجية وليس إلى امتلاك السلطة لأنفسهم، يشدد مسؤولو حزب الله على أنّ الحزب لا يريد مزيداً من المقاعد الوزارية له أو للشعبة بل يريد ضمّ حليفه المسيحي الأساسي، "التيار الوطني الحرّ" برئاسة قائد الجيش الأسبق ميشال عون، إلى الحكومة. فقد قال نصرالله في خطاب في نوفمبر/تشرين الثاني: "لم نطلب أن نزيد حصّة حزب الله وحركة "أمل" على الإطلاق. كلّ ما طالبنا به هو إشراك قوى سياسية أخرى أساسية... لأنّ وجودها يشكل ضماناً وطنياً".

... من أجل ترويج أجندة داخلة للمقاومة

لا يكتفي حزب الله الذي اكتسب زخماً بفعل ما اعتبره انتصاراً - "تصراً إلهياً" - في الحرب على إسرائيل الصيف الفائت، بالمطالبة بحصّة أكبر في السلطة السياسية إنّما يطالب بها باسم تعزيز قضية المقاومة بدلاً من ترسيخ قوّته كفاعل محليّ وحسب.

كان زوال السيطرة السورية على القرارات الإستراتيجية التي تتخذها الحكومة اللبنانية عاملاً أساسياً في تغيير حزب الله لمحور تركيزه. قال نصرالله في نوفمبر/تشرين الثاني إنّ الحزب لم يسع وراء السلطة السياسية في الماضي. "... قبل عام 2000، العام الذي تحرّر فيه لبنان ومُنّي العدو الإسرائيلي بهزيمة تاريخية... لم يكن هذا الموضوع [موضوع الانضمام إلى الحكومة] مطروحاً عندنا أصلاً على النقاش. بعد عام 2000، أصبح مطروحاً للنقاش، مع ذلك لم نطالب بحصّة وزارية، لم نطلب الدخول إلى الحكومة". في الواقع، لم يكن الحزب يشعر بحاجة ملحة إلى المشاركة في الحكومة في ذلك الوقت نظراً إلى أنّ كلّ القرارات الإستراتيجية كانت في يد سوريا التي حمت المقاومة من الضغوط الخارجية والداخلية التي تُمارَس عليها لتسليم سلاحها. عام 1992، شارك حزب الله في أوّل انتخابات نيابية تُنظّم بعد الحرب من أجل تقنين نشاطه المقاوم وتحسينه، وعبر القيام بذلك تحوّل من حزب معادٍ للنظام إلى حزب معارضٍ يعمل ضمن أطر النظام السياسي. لكن مع انسحاب القوّات السورية من لبنان في أبريل/نيسان 2005، لم يعد بإمكان حزب الله أن يحصر نفسه بالسلطة التشريعية فقط بل كان عليه الانضمام إلى الحكومة من أجل ملء "الفراغ الاستراتيجي"، بحسب التعبير الذي استخدمه فياض، الذي خلفه الانسحاب السوري. وكانت الضغوط الدولية لتطبيق أحكام قرار الأمم المتّحدة رقم 1559 المتعلّقة بنزع سلاح "كلّ الميليشيات اللبنانية" مصدر قلق أساسياً ل"حزب الله". وهكذا اتّخذ الحزب عام 2005 الخطوة المهمّة الثانية على طريق اندماجه في الدولة وذلك عبر الانضمام إلى الحكومة - كانت الخطوة الأولى قرار المشاركة في الانتخابات نيابية عام 1992. وفي الحالتين، كانت المشاركة السياسية وسيلة لتحقيق غاية عسكرية: المقاومة.

هذا هو المنظار الذي يجب النظر من خلاله إلى مطالبة حزب الله في عام 2006 بحصّة من المقاعد الوزارية تمنحه القدرة على تعطيل القرارات، ثم في الآونة الأخيرة، بانتخابات نيابية مبكرة. فكما يشرح محمد قوماتي، نائب رئيس المكتب السياسي ل"حزب الله"، في مقابلة مع وكالة "أسوشيتد برس" في مطلع ديسمبر/كانون الأول، حزب الله مستاء جداً من موقف فريق 14 مارس/آذار أثناء الحرب، وبطريقة ما يعتبر الحكومة عدوّة له. "تطالب الآن بهذا [حصّة أكبر من المقاعد الوزارية] لأنّ تجربتنا أثناء الحرب وأداء الحكومة جعلنا غير واثقين. في

مناسبات عدّة مارسوا ضغوطاً علينا كي نلقي سلاحنا بينما كنا نخوض الحرب. لذلك بعد الحرب، لم يكن من خيار أماننا سوى المطالبة بهذه الضمانة التي من شأنها أن تمنحنا قوّة قانونية ودستورية. إذا حصلنا على ثلث المقاعد زائد واحد، فلن يعود بإمكان الحكومة فرض قراراتها علينا". يقول نصر الله "لسنا طالبين سلطة أو مناصب. نحن ندافع عن قضية نضحّي بحياتنا وأولادنا من أجلها. ما "يهمّ" الحزب هو "النتيجة" وليس وجوده كحزب في ما يُسمّى حكومة الوحدة الوطنية".

برنامج حزب الله السياسي-الاستراتيجي هو في شكل أساسي برنامج دفاعي استراتيجياً: حماية المقاومة، والحفاظ على "عروبة" لبنان ومحوريّته في الصراع العربي-الإسرائيلي، وإبقاء لبنان خارج المحور الأميركي-الإسرائيلي. في يوليو/تموز وأغسطس/آب، شعر حزب الله أنه نجح في تحقيق هذه الأهداف عسكرياً عبر إحباط أهداف إسرائيل المعلن عنها، والحيلولة دون تحول لبنان منصّة لإطلاق "الشرق الأوسط الجديد" الذي تتادي به إدارة بوش. لكن من وجهة نظر "حزب الله"، لم تنته الحرب بعد إنّما اتخذت فقط شكلاً مختلفاً. يختصر الشيخ نبيل قاووق، مسؤول منطقة الجنوب في "حزب الله"، هذا الشعور مؤكداً "على الرغم من أنّ الحرب انتهت على الصعيد العسكري، لم تنته على الصعيد السياسي. ثمة هجوم سياسي الآن لتحقيق الأهداف نفسها التي سعت الحرب العسكرية إلى تحقيقها. وهذه المرّة الأدوات لبنانية". ويضيف الموسوي أنّ الحكومة تسعى جاهدة لتحقيق "ما عجزت إسرائيل عن القيام به".

بناءً عليه، وبدلاً من "الالتهاؤ" عن الساحة العسكرية كما ظنّ بعض المعلقين، يعتبر حزب الله أنه عبر تحدي حكومة السنيورة، يواجه من جديد المخطّط الأميركي-الإسرائيلي لنزع سلاح المقاومة وإعادة رسم وجه لبنان والمنطقة، وهو مصمّم على خوض هذه المعركة السياسية بالحماسة والعزم اللذين أظهرهما في الحرب العسكرية مع إسرائيل. ببساطة، يشعر حزب الله أنه إذا خسر هذا النزاع السياسي فلن يخسر سلطته السياسية وتصوّره بشأن لبنان وحسب إنّما أيضاً سلاحه. يعتبر الحزب أنه ستكون لخسارته تداعيات إقليمية عميقة تؤدي إلى إضعاف حليفه الاستراتيجيين، سوريا وإيران، وحركات إسلامية أخرى في المنطقة، بينما تقوّي الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة وتعزّز موقع إسرائيل في نزاعها مع الفلسطينيين. لكنّ حزب الله يشعر أنه لن يخسر. بحسب السيّد ابراهيم الأمين، رئيس المكتب السياسي في الحزب، "كان النصر الذي حقّقه المقاومة خطوة أولى نحو نصر أكبر سنشهده قريباً، وستؤثر تداعياته في المنطقة بأسرها".

حكومة السنيورة والولايات المتحدة وإسرائيل

لا يخفي مسؤولو حزب الله الذين أُجريت معهم مقابلات في إطار هذا البحث ونصر الله نفسه في خطبه ومقابلاته الأخيرة، أنّ العدو الحقيقي الذي يخوضون معركة ضده ليس حكومة السنيورة بل الولايات المتحدة وإسرائيل. على الرغم من نصره المعلن الصيف الفائت، ما زال حزب الله يشعر أنه "مهّدّد من إسرائيل والولايات المتحدة وكلّ القوى الدولية". الولايات المتحدة هي الخطر الأكبر لأنها أدارت الحرب "في ما يتعلّق بالقرارات والتخطيط والأسلحة والرغبة"، ولديها طموحات أكبر من المسعى الإسرائيلي ل"وضع حدّ للتهديد العسكري" الذي يشكّله

"حزب الله"، فهي "تريد أن تضع حداً لوجودنا"، كما يقول الموسوي.

لا يخشى حزب الله الحكومة اللبنانية، فهي لا تستطيع أن تنزع سلاحه بالقوة نظراً إلى تفوقه العسكري مقارنةً بالجيش اللبناني وكلّ المجموعات المسلّحة الأخرى في البلاد. لكنّ الحزب لا يريد أن ينجرّ إلى حرب أهلية داخلية من شأنها أن تلهيه عن مواجهة إسرائيل. فكما يشرح فياض "الاستقرار الداخلي أساسي لمشروعه الوطني [أي مشروع "حزب الله"] كي يتمكّن من النجاح في مقاومته. بعد مقتل متظاهر من حزب الله يدعى أحمد محمود في حيّ سنّي في بيروت، حضّ نصرالله على الهدوء معلناً "نحن في لبنان لن ننجرّ إلى أية فتنة. لو قتلتم أحمد محمود، لو قتلتم ألفاً مثل أحمد محمود، نحن لن نرفع السلاح في وجه أحد". في الواقع، يعتبر حزب الله أنّ الولايات المتّحدة تذكي التشنّجات السنّية-الشيوعية في البلاد وفي كلّ مكان في المنطقة من أجل تحقيق غاياتها. في سبيل الحفاظ على الاستقرار، حزب الله مصمّم على مقاومة سياسة "فرّق تسد" التي يزعم أنّ الولايات المتّحدة تلجأ إليها عبر "التحريض على الفتنة بين السنّة والشيعة" كما فعلت في العراق وتأمّل أن تفعل في لبنان. حذّر نصرالله مراراً وتكراراً من مخاطر التشبّه ب"النموذج العراقي"، مشدداً على أنّ الحرب الأهلية "خطّ أحمر" و"ممنوعة". وقد أكّد المرشد الروحي الأعلى ل"حزب الله"، آية الله الإيراني علي خامنئي، في ديسمبر/كانون الأول، "يجب أن يكون الموقف الحكيم الذي اتّخذه حزب الله عبر الدعوة إلى الوحدة الوطنية الأولوية القصوى إذ يحرم الأميركيين من فرصة تحقيق أهدافهم".

لا يخفي مسؤولو حزب الله ازديادهم لحكومة السنيرة وقوى 14 مارس/آذار التي يعتبرونها "أدوات" في يد الولايات المتّحدة. ويشدّد قاسم على أنّ "كلمة" أدوات أكثر تحقيراً حتّى من "عملاء" لأنّ الأداة تكون من دون وكالة. وبالمنطق نفسه، يصف فنيش القوى الحاكمة بأنّها "أسيرة التزاماتها" تجاه القوى الخارجية التي تجرّدها من القدرة على التصرف باستقلالية.

في رأي "حزب الله"، تتصرّف الحكومة بناءً على تعليمات السفير الأميركي عبر رفض زيادة عدد المقاعد التي تملكها المعارضة في الحكومة إلى الثلث زائد واحد. ويرى المسؤولون في الحزب إثباتاً إضافياً لإذعان الحكومة للولايات المتّحدة في ما يصفونه بالمديح الاستعلائي الذي أغدقه الرئيس بوش على رئيس الوزراء السنيرة لرفضه تلبية مطالب "حزب الله": "أنا فخور برئيس الوزراء السنيرة. أظهر تماسكاً وصلابة في وجه ضغوط هائلة من سوريا وحزب الله الذي تموّله إيران". ويقارنون هذا المديح باللغة القاسية التي تستخدمها إدارة بوش ضدّ الحزب. يعتبرون أنّ الولايات المتّحدة ترفضهم وتجردهم من الشرعية واصفةً إياهم ب"الإرهابيين" و"المتطرفين" المدعومين من سوريا وإيران والذين يسعون إلى "تقويض الديمقراطية" عبر التخطيط لانقلاب مستخدمين وسائل "غير ديمقراطية" و"عنيفة" و"ترهيبية" (أي التظاهرات في الشوارع) ضدّ الحكومة "الشرعية" و"الديمقراطية". قال المسؤولون في حزب الله الذين أجريت مقابلات معهم إنّ الولايات المتّحدة "تريد تحويل هذا البلد مستعمرة؛ قاعدة سياسية وأمنية وعسكرية"، وإنّ رئيس الوزراء السنيرة أصبح "خرزاي لبنان"، وإنّ لبنان بات تحت الاحتلال الأميركي غير المباشر"، بحيث أصبح حلفاء الولايات المتّحدة اللبنانيون مجرد "حكومة احتلال". وأضافوا

أنّ الخطط التي وضعتها الولايات المتحدة للشرق الأوسط "في حالة انكفاء وانهيار"، بسبب "إخفاقاتها الكبرى" في أفغانستان والعراق وفلسطين، وأنّ واشنطن "تتعاطى مع لبنان كشكل من أشكال التعويض عن إخفاقاتها في أماكن أخرى". لكنّ الولايات المتحدة ستفشل أيضاً في لبنان، كما يقول قاسم: "إذا كنتم تتساءلون إذا كان حزب الله سيهزم الولايات المتحدة في لبنان، فجوابنا هو "نعم، سنفعل"، لأننا لن نقبل بأن تسيطر الولايات المتحدة على لبنان". والموسوي واثق من أنه تماماً كما هزمت المقاومة الولايات المتحدة وإسرائيل عام 1982، سيهزم حزب الله الذي أصبح "أقوى بكثير" الآن الولايات المتحدة سياسياً في لبنان.

إذا كان انصباغ قوى 14 مارس/آذار للسياسة الأميركية هو قبول بكونيالية جديدة، فإنّ علاقتها بإسرائيل هي خيانة عظمى في نظر "حزب الله". تأمرت الأكثرية الحاكمة على المقاومة "قبل الحرب وأثناءها وبعدها"، بحيث باتت "شريكة في العدوان الأميركي-الإسرائيلي على لبنان". فقد وصف المسؤولون في حزب الله الأمر بالقول "طعناً في الظهر" و"جرحنا بالسكاكين". وعلى هذا الأساس، اعتبروا أنه لا يمكنهم السماح لقوى 14 مارس/آذار بالاحتفاظ بعدد كافٍ من المقاعد الوزارية للاستمرار في تنفيذ هذه المؤامرة.

اتّهامات حزب الله عديدة وقوية. الحكومة "هيأت الساحة للعدوان عبر إلحاق الأذى بالمقاومة فأعطت بذلك الضوء الأخضر للعدوان الإسرائيلي"، بحسب فنيش. ويزعم قاسم "لدينا معلومات تؤكد لنا أنّ بعض قادتهم [قادة 14 مارس/آذار] كانوا على علم بالعدوان ومحبّذين له لكنهم كانوا يتوقعونه في نهاية موسم الصيف أو مطلع الخريف، أي في آخر موسم السياحة". وفي الإطار عينه، زعم نصرالله أيضاً في نوفمبر/تشرين الثاني أنّ "الحكومة الحالية كانت على علم بالعدوان وطلبت من الإسرائيليين إطالة هذا العدوان". وفي ديسمبر/كانون الأول، ذهب أبعد من ذلك فدعا إلى تشكيل لجنة قضائية حيادية للتحقيق في زعمه بأنّ "الذي يتحمل مسؤولية الحرب والدمار هو الذي طلب من إسرائيل أن تتخذ من هذه العملية ذريعة لتشنّ الحرب على لبنان"، وليس حزب الله كما تدّعي الحكومة. وقال في خطاب ناربي جداً "طلبت [قوى محلية] من أميركا، من جورج بوش وديك تشيني في شكل رسمي أن تُشنّ الحرب على لبنان بدليل أنّ الحوار حول سلاح المقاومة باعتقادهم وصل إلى طريق مسدود وأن لا إمكانية داخلية لبنانية لانتزاع سلاح المقاومة... الطريق الوحيد هو أن تطلب الإدارة الأميركية من حكومة أولمرت أن تشنّ حرباً كبيرة مدمرة قاضية ليس على حزب الله فقط بل على حزب الله وعلى كلّ الذين يؤيدونه أو يحتضنونه حتّى لا تبقى لهذه المقاومة باقية ولا تقوم لها في المستقبل قائمة". بحسب قاووق، كان المسؤولون في فريق 14 مارس/آذار على علم مسبق، بفضل رايس، ب"سجن روش-بينا المستوحى من غوانتانامو الذي كان يتمّ بناؤه في إسرائيل منذ اليوم الأول للحرب"، ليتّسع لنحو عشرة آلاف عنصر من حزب الله ومناصريه.

يجد حزب الله في كلّ مكان مؤشّرات عن تواطؤ قوى 14 مارس/آذار مع إسرائيل. كان اجتماع خاصّ عقده الحكومة الإسرائيلية في مطلع ديسمبر/كانون الأول لمناقشة الدعم لحكومة السنيورة محطّ ازدراء من "حزب الله". فقد سأل نصرالله "أليس من العار أن تجتمع الحكومة الصهيونية المصغرة، وهي عادةً تجتمع عندما يكون هناك أمر يتهدّد أمن ومصالح إسرائيل، يقتصر موضوع جلستها على كيف يمكن أن تساعد هذه الحكومة المتهالكة في

لبنان؟" وتعاطى الحزب بالازدراء عينه مع احتمال أن تعيد إسرائيل أراضي محتلة مثل قرية العجر أو مزارع شبعا من أجل مدّ حكومة السنيورة بالزخم. ويذهب الحزب إلى أبعد من ذلك، فقد قال قاسم "يجب أن يستقيل السنيورة لمجرد أن الإسرائيليين يقولون إنهم يدعمونه".

لماذا يريد حزب الله البقاء في الحكومة؟

يعتبر حزب الله أن قوى 14 مارس/آذار هي أداة في يد الولايات المتحدة وأنّ عدداً كبيراً من المنتمين إليها مذنب بالخيانة لتواطئه مع إسرائيل واستعداده للموافقة على أن يكون البلد "مستعمراً" من أجل السيطرة على "حزب الله". لماذا إذاً يريد حزب الله التعايش مع هذه القوى وتقاسم السلطة معها في حكومة وحدة وطنية؟ الجواب هو الضرورة السياسية كما يعترف بصراحة المسؤولون في الحزب الذين أجريت مقابلات معهم. فبحسب فنّيش "الحقيقة هي أننا لا نستطيع الحكم من دون أن تكون كلّ القوى السياسية في البلاد ممثلة. لو كان لدينا الخيار، لما اخترنا أبداً أن نكون في حكومة معهم. نفعل هذا من أجل الوحدة الوطنية". كلامه هذا هو صدى لتصريح سابق لنصرالله قال فيه "لو لم تكن حريصين على هذا الوطن، لو لم تكن مدركين للحساسيات المذهبية والطائفية، لوقفت في 14 أغسطس/آب ليس لأتحدّث عن حكومة وحدة وطنية وإنما لأتحدّث عن خونة يجب أن يُحاكموا في لبنان". بناءً عليه، يقول حزب الله إنّ تخوّفه من اندلاع نزاع سنيّ-شيعي وكذلك من عدم الاستقرار السياسي في شكل عام هو الذي يرغم الحزب وحركة المعارضة التي يقودها على التعايش سياسياً مع القوى نفسها التي يعتبرها عدوة. سواء تحوّلت المعارضة أكثرية سياسية جديدة بموجب انتخابات مبكرة أو حصلت على "الثالث المعطل" في حكومة وحدة وطنية، أكثر ما يمكن ارتقاؤه هو أن يحلّ مكان الحرب الباردة بين الطرفين تعايش بارد.

II. الإستراتيجية العسكرية

التعاطي مع قرار مجلس الأمن رقم 1701

تغييرات ضئيلة...

وضع قرار مجلس الأمن رقم 1701 الصادر في 11 أغسطس/آب 2006 حداً للأعمال الحربية بين إسرائيل ولبنان وأدى إلى نشر آلاف العناصر من الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل جنوب نهر الليطاني للحفاظ على وقف إطلاق النار الهشّ. كما دعا القرار الحكومة إلى وقف تدفّق الأسلحة التي لا "توافق" عليها - بعبارة أخرى، تدفّق الأسلحة إلى "حزب الله". غير أنّ القرار 1701 لم يمنح قوات اليونيفيل صلاحية نزع سلاح "حزب الله"، ولم تكلف الحكومة اللبنانية الجيش بتلك المهمة. النتيجة هي حالة عسكرية انتقالية لم يتمّ فيها نزع سلاح حزب الله بل عطّل بحيث لم تعد الحكومة تسمح بأيّ مظاهر مسلحة مرئية". وهكذا يحتفظ حزب الله بمخابئ أسلحته. يعتبر الحزب أنّ هذا التدبير مقبول ويتّهي على نفسه لنجاحه في رفض مسودتين أخريين لقرار مجلس الأمن 1701 مثيرتين للاعتراض. يقول قاسم متباهياً "وافقنا على أن تكون الأمور على هذا النحو، ولو لم نفعل لما استطاعت قوات

اليونيفيل الانتشار". ويزعم حزب الله أن القرار لم يغيّر الكثير من الوقائع على الأرض. لم يكن سلاحه "يوماً للاستعراض". التغيير الجوهرى الوحيد كان إزالة مراكز المراقبة العامّة التي كان يملكها على الحدود مع إسرائيل، لكن "لم يكن لها أية قيمة عسكرية أو استطلاعية، كانت هناك للاستعراض العام وحسب"، كما يقول الموسوي. قال نصرالله في سبتمبر/أيلول "سيكون المشهد جنوب الليطاني مشابهاً لما هو عليه شمال الليطاني"، ملماً إلى أن المقاومة جنوب الليطاني ستمتّع بحريّة التحرك نفسها التي حصلت عليها شمال الليطاني. وانتشار الجيش اللبناني في الجنوب غير مهمّ أيضاً، بحسب قاووق الذي يقول "كان الجيش اللبناني موجوداً [دائماً] جنوب الليطاني وعلى الحدود. ألم يكن للجيش حواجز في منطقة الليطاني؟ ألم يكن موجوداً في صور؟ ما حصل كان تعزيزاً كبيراً للجيش"، تماماً كما هي الحال مع زيادة عدد اليونيفيل. وأكثر من ذلك، يقول حزب الله إن هذه القوّات الأجنبية تعمل تحت سلطة الجيش اللبناني الذي هو غير مخوّل، في رأي نصرالله، نزع سلاح الحزب أو "التجسس عليه" أو "مداهمة أماكن ربّما تخبّئ فيها المقاومة أسلحتها"، بل يمكنه فقط مصادرة أيّ أسلحة قد يقع عليها صدفة. تعزى هذه الثقة بالجيش اللبناني إلى تاريخ التعاون والتنسيق بينه وبين المقاومة وغياب أيّ صدامات بينهما منذ انتهاء الحرب. وتعزّزها أيضاً نيّة قيادة الجيش المعلنة "الانتشار جنباً إلى جنب مع مقاومتنا" (17 أغسطس/آب) و"الإفادة من الإمكانيات الوطنية للسكّان [سكان الجنوب] بما في ذلك المقاومة" في حال حدوث هجوم إسرائيلي (11 أكتوبر/تشرين الأول).

... لا تغيير منطق المقاومة

في نظر مسؤولي "حزب الله"، لا يعرقل القرار 1701 المقاومة ولا يحدّ من الحاجة إليها. في سبتمبر/أيلول، أكّد نصرالله أن "المقاومة موجودة جنوب نهر الليطاني وفي كلّ جنوب لبنان... نحن أصحاب الأرض. ولا يستطيع أحد منعنا من التواجد في أرضنا أو من الدفاع عنها...". يعتبر نصرالله أنه لا غنى عن حزب الله للحفاظ على أمن لبنان معلناً "أيستطيع الجيش اللبناني، في وضعه وإمكاناته الحالية، أن يخوض حرباً لو فرضت الحرب على لبنان؟ هل ستقف قوّات الطوارئ الدولية، لو عزّزت بعشرة آلاف أو عشرين ألفاً أو خمسين ألفاً، للدفاع عن لبنان وحمايته عندما تعتدي إسرائيل عليه؟ هذا غير مطروح".

موقف حزب الله هو نتيجة النصر الذي يعتبر أنه حقّقه على إسرائيل الصيف الفائت. يقرّ الموسوي أنه صحيح أن ثمن النصر كان خسائر كبيرة في الأرواح، لكن نسبياً كانت الخسائر منخفضة، وبأي حال لا تمنع الخسائر النصر، فهو يقول إنّ الحلفاء خسروا مئة ألف شخص في النورماندي والفيكونغ ثلاثة ملايين في فيتنام، ومع ذلك انتصروا. الصيف الفائت، انتصر حزب الله عبر منع إسرائيل من تحقيق أهدافها - فشلت إسرائيل في إلغاء حزب الله أو دفعه إلى ما وراء نهر الليطاني أو وقف هجماته الصاروخية أو الحصول على الإفراج عن الجنديين الإسرائيليين الأسيرين، وهذا دليل على النصر. أن يكون "العالم بأسره قد وقف إلى جانب إسرائيل من أجل تحقيق أهدافها" و"يبقى حزب الله صامداً" في وجه هذه الحملة العالمية ضده، يزيد من قيمة النصر في رأي قاسم. يقول

مسؤولو حزب الله إنّ إسرائيل أرغمت على الاعتراف بفشلها مشيرين إلى أنّها "أقرت بفشلها [العسكري] وحققت فيه وأعدت النظر في عقيدتها القتالية وتكتيكاتها وتشكيلاتها".

تبرئ نتيجة حرب يوليو/تموز، بحسب "حزب الله"، منطق المقاومة وتظهر فاعلية حربها العسكرية غير التقليدية، ليس فقط في "تحرير الأرض من خلال حرب طويلة" كما قال نصرالله في مقابلة معه في سبتمبر/أيلول، إنّما أيضاً في "الصمود في وجه الغزو الحيلولة دون احتلال البلاد أو سقوطها في يد العدو الإسرائيلي". يشرح فايز أنّ إسرائيل هاجمت لبنان بالفعل لكننا "لم نقل يوماً إنّ إسرائيل لا تستطيع مهاجمة لبنان، قلنا إنّها إذا شنت إسرائيل هجوماً فسوف تدفع الثمن". غير أنّ حزب الله يقرّ أنّ قوة الردع هذه قد لا تبقى فاعلة إلى ما لا نهاية أو حتى أبعد من المدى القصير، لأنّ إسرائيل قد تقرر شنّ هجوم آخر واسع النطاق.

إثباتاً على هذا التهديد المستمرّ، يذكر قاسم انتهاكات إسرائيل الكثيرة لوقف إطلاق النار في الأشهر التي تلت وقف الأعمال الحربية، ويعتبر أنّه مبرّر كافٍ لحاجة حزب الله إلى البقاء في حالة جاهزية عسكرية دائمة.

... ولا قدرة حزب الله على إعادة التسلّح

نظراً إلى التهديد المستمرّ من إسرائيل، سعى حزب الله جاهداً كي لا يتأثر مخزونه من السلاح بالحظر الذي فرض برأ وجواً وبحراً. في خطاب "مهرجان النصر"، أعلن نصرالله بتحدّي: "خلال أيام قليلة وهي خارجة من حرب ضروس، استعادت المقاومة كامل بنيتها العسكرية والتنظيمية والتسليحية" ملّمحاً إلى أنّ حزب الله استطاع بطريقة ما أن يتسلّح من جديد مباشرة بعد الحرب. يثبت الموسوي هذه النظرة جزئياً في مقابلة معه عندما يقول لأبناء وطنه اللبنانيين "تخيّلوا ما الذي كان ليحلّ بنا لو لم يكن لدينا جارة مثل الشقيقة سوريا [لمساعدتنا] أثناء القصف الإسرائيلي" ما يعني أنّ الحزب استطاع أن يحصل على السلاح أثناء الحرب.

وأضاف نصرالله في خطاب "مهرجان النصر": "وأنا أقول لهم حاصروا وأقلّوا الحدود والبحر والسماء. إنّ هذا لن يضعف شيئاً لا من إرادة المقاومة ولا من سلاح المقاومة... ما قدّمناه في الحرب هو جزء بسيط من قدراتنا". لدى حزب الله رغبة شديدة في أن يُظهر أنّ حظر السلاح الذي فرضه القرار 1701 لم يؤثّر فيه ولم يقوّده، وذلك خشية أن يفقد قدرة الردع. فقد أعلن نصرالله "قلت مرّة إنّ لدينا أكثر من 12 ألف صاروخ. لست أكذب، لا يحقّ لي أن أكذب لكن في الوقت نفسه أعرف كيف أخوض حرباً نفسية... قد يكون عدد الصواريخ 13 ألفاً أو 20 ألفاً أو 50 ألفاً، وكلّ هذه الأرقام أكبر من 12 ألفاً، لكنني لن أكشف العدد". أمّا بالنسبة إلى الهدف الذي ستستعمل من أجله هذه الأسلحة، فيصرّ نصرالله على أنّ الحزب "سيحتفظ [بسلاحه] تماماً كما احتفظ به بين عامي 1996 و2006 ولن يستعمله إلا في حال وقوع عدوان عسكري واسع على لبنان".

مشكلة اليونيفيل

على الرغم من أنّ حزب الله يصف قرار مجلس الأمن 1701 بأنه مزعج أكثر منه عائق حقيقي أمام المقاومة، يعترض بشدة على نشر قوات اليونيفيل في كل لبنان، وليس في الجنوب فقط.

يؤكد مسؤولو حزب الله أنّ الحكومة ذهبت أبعد "مما يطلبه الأميركيون والإسرائيليون من لبنان". بحسب قاووق "وافق مجلس الأمن والولايات المتحدة وإسرائيل على نشر اليونيفيل من دون اشتراط نزع سلاح حزب الله في حين أنّ قوى 14 مارس/آذار في الحكومة وضعت هذه المسألة على جدول أعمال مجلس الوزراء قبل نشر الجيش اللبناني. طلبوا من قائد الجيش تنفيذ هذا الأمر لكنه كان أكثر حكمة منهم وقال لهم إنه يؤدي إلى حرب أهلية". يعتبر حزب الله أنّ الحكومة أرادت أن يتم نشر اليونيفيل بموجب الفصل السابع. ويشرح قاووق "فشلت هذه الخطة بسبب فشل الجيش الإسرائيلي. لو فازت إسرائيل عسكرياً، لأصبح لبنان محتلاً من قوة دولية بموجب الفصل السابع. كانوا ينتظرون انهيار حزب الله عسكرياً ثم تنتشر القوات الدولية بموجب الفصل السابع لنزع سلاح المقاومة. كنا نعتبرها عندئذٍ قوات احتلال والحكومة حكومة احتلال، لأنّ قوات الاحتلال هذه كانت ستعمل تحت سلطة هذه الحكومة".

على الرغم من أنّ اليونيفيل تعمل بموجب تفويض خاضع للفصل السادس ولا يخولها الاضطلاع بمهمتها عسكرياً، لا يزال حزب الله يشكك، على لسان نصرالله، بأنّ "خطط الحكومة لم تتغير: تحويل اليونيفيل قوة دولية تعمل بموجب الفصل السابع وتحتل لبنان وتسيطر عليه تحت قناع مساعدته وإنقاذه من أزماته". وتزيد من حدة هذه المخاوف الدعوات التي يطلقها قياديو 14 مارس/آذار مثل وليد جنبلاط لتكليف اليونيفيل تطبيق اتفاق الطائف - وهو تعبير ملطّف يُقصد به نزع سلاح "حزب الله"، بحسب الحزب. ويحذّر قاووق الحكومة من "دفع اليونيفيل على منزلقات السياسة اللبنانية الداخلية، وتحويلها فاعلاً داخلياً يدعم فريقاً ضد الآخر".

لقد أوضحت اليونيفيل أنّها لن تنزع سلاح حزب الله بالقوة، لكنّ الحلف يعتبر أنّ الحكومة ما زالت مصممة على السعي للحصول على مساعدة خارجية أكبر من أجل تنفيذ أهدافها. طلبت من قوات اليونيفيل مساعدتها على فرض حظر سلاح على حزب الله من خلال مراقبة مطار بيروت والقيام بدوريات في المياه اللبنانية. أرادت من قوات اليونيفيل أن تقوم بدوريات عند الحدود مع سوريا من أجل وقف أيّ تدفق للأسلحة، ولم ترفض خطة فرنسية لاستبدال الطلعات الجوية التي تقوم بها إسرائيل في لبنان ب"مظلة جوية" فرنسية. بالنسبة إلى الموسوي، الأكثرية الحاكمة "تريد أن يُستعمر البلد. تريد أن تعطي المجال الجويّ للفرنسيين والبحر للألمان". وبالمنطق عينه، يقول قاووق: "ما معنى نشر قوات بحرية دولية على الساحل اللبناني، وهو أمر لم تطلبه إسرائيل وغير وارد في القرار 1701؟ هذه مكافأة للعدو على حساب السيادة الوطنية... حاولوا نشر قوات دولية على الحدود مع سوريا وفي المطار". نتيجة لذلك، أحد الأهداف الأساسية وراء سعي حزب الله للحصول على سلطة سياسية أكبر هو منع الحكومة من توسيع نطاق مهمّة اليونيفيل.

إعادة موازنة أولويات المقاومة

بحسب "حزب الله"، لطالما كانت للمقاومة وظائف متعدّدة لا سيّما التحرير والدفاع والردع. لا يغيّر الوضع الجديد الحاجة إلى أداء كلّ هذه الوظائف ولا إمكان أدائها لكنّه أرغم حزب الله على إعادة موازنة أولوياته عبر وضع الدفاع قبل التحرير.

المقاومة في وظيفتها الدفاعية

لم يتغيّر هدف المقاومة الأساسي وإستراتيجيتها الرئيسة - الدفاع عن لبنان ضدّ العدوان الإسرائيلي، لكنّ التكتيكات تغيّرت، بحسب قاسم الذي يتابع "ليس هدفنا شنّ حرب تقليدية ولا الحفاظ على مواقع أو حمل أسلحة من أجل الاستعراض العام. هدفنا هو امتلاك القدرة على الدفاع في حال حدوث عدوان". لا يقتصر "العدوان" بالنسبة إلى حزب الله على هجوم إسرائيلي واسع النطاق بل يشير أيضاً إلى احتلال إسرائيل المستمرّ لمزارع شبعا وأسرها لسجناء سياسيين لبنانيين (وقد أسر حزب الله جنديين إسرائيليين في يوليو/تموز الماضي من أجل الحصول على الإفراج عنهم) والانتهاكات المستمرة للسيادة اللبنانية. بحسب "حزب الله"، تشمل هذه الانتهاكات خطف مواطنين لبنانيين والإنزالات الجوية والهجمات على القرى وانتهاك المجال الجوي اللبناني على الرغم من وقف الأعمال الحربية. يعلن فياض "ما دامت هذه المسائل عالقة، نحتفظ بحقّ الدفاع عن أنفسنا".

يقرّ حزب الله أنّ للجيش اللبناني الدور الأساسي في الدفاع عن لبنان وأنّ دور الحزب هو الدعم والمساندة. لكنّه ما زال يحتفظ لنفسه بـ"حقّ" الدفاع عن النفس. ولن يتخلّى عن دوره الدفاعي إلاّ عندما تصبح الدولة مستعدّة "للاضطلاع بمسؤولياتها". "عندما تتخلّى الدولة عن مسؤوليّتها، تصبح مسؤولية المقاومة عندئذٍ أن تتولّى هذا الأمر". لا يتأثر نصر الله بتصميم الحكومة السياسي. ويتّهمها بعدم اتّخاذ موقف صارم من الخروقات الإسرائيلية الكثيرة للسيادة اللبنانية، "ما حولّ الجيش اللبناني وحدة مسؤولة عن عدّ الشكاوى وتسجيل الانتهاكات" بدلاً من "الدفاع عن البلاد وحماية مواطنيها... كونوا على ثقة من أنّنا لن نصبر طويلاً. إذا أخفقت الدولة والحكومة في تولّي مسؤوليّتهما... فسيأخذ الشعب اللبناني هذه المسؤولية على عاتقه كما يفعل منذ عام 1982". ويؤكد الموسوي "المواطنون العاديون المسلّحون بسكاكين المطبخ لن ينتظروا كوفي أنان إذا دخل معنّد ديارهم".

وظيفة التحرير معقّدة...

يشير قاسم إلى أنّ تأدية دور دفاعي ليس بالأمر الجديد بالنسبة إلى "حزب الله": "طالما كان حزب الله مقيّداً" بالتطوّرات السياسية والعسكرية. كان المسار الذي يتّبعه الحزب يُحدّد دائماً بحسب التفاعل بين نشاطه المسلّح والعناصر الخارجية: "كانت لدينا ثلاث مراحل من الدفاع. قبل عام 2000، [عندما كانت إسرائيل تحتلّ جنوب لبنان]، كنّا نقوم بعمليات يومية ضدّ إسرائيل، ثمّ بين عامي 2000 و2006، كنّا نقوم بعمليات "للتذكير" في مزارع شبعا... والآن بلغنا مرحلة ثالثة مختلفة عن المراحل الأولى. ينبغي علينا الآن أن نجد طرقاً للحفاظ على جاهزيتنا. في المراحل الثلاثة، نعتبر أنفسنا مقاومة. عادةً تتكيّف المقاومة مع الظروف لكن يبقى الهدف هو هو".

[ملاحظة المحرّر: بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام 2000، استمرّ حزب الله في تنفيذ عمليات عسكرية متفرقة ومحدودة النطاق لتحرير منطقة لا تزال إسرائيل تحتلّها معروفة بمزارع شبعا، ويزعم لبنان أنّها تابعة له]. لمّح قاسم إلى أنّ حزب الله سيعلّق الآن عمليّات "التذكير" الهادفة إلى تحرير مزارع شبعا. يقول نصر الله "نحن خارجون الآن من حرب ولسنا مستعجلين للقيام بعمليات في مزارع شبعا". غير أنّ الحزب يعتبر أنّ المبادرات الدبلوماسية حول المسألة والمنصوص عنها في القرار 1701 عديمة النفع. يسأل الموسوي "قابل شعبنا والعالم بأسره إنّنا أعطينا [المبادرات الدبلوماسية] فرصة... هل يحتاجون إلى مئة عام لحلّها دبلوماسياً؟" تحرير مزارع شبعا "حقّ وواجب" لن يتخلّى الحزب عنهما و"سيُستأنف عندما يعجز المجتمع الدولي والدبلوماسية الدولية عن تحرير المزارع"، كما يقول قاووق.

... لكنّ حزب الله يحتاج إلى سلاحه من أجل الردع

على الرغم من أنّ حزب الله انتقل إلى دور يقوم أكثر على الدفاع وعلّق مهمّة التحرير مؤقتاً، فهو لا ينوي التخلّي عن سلاحه. لم تحرّر الحكومة اللبنانية قط أراضيها. ولم تردّ الحكومة الحالية على الانتهاكات الإسرائيلية، لذلك لا يحقّ لها دعوة المقاومة إلى التخلّي عن سلاحها. يسأل نصر الله "هؤلاء العظماء هل جاؤوا ومعهم أرض مزارع شبعا وسيتمكّن أصحاب هذه الأراضي من العودة إليها؟ هل جاؤوا يطلبون منا تسليم سلاحنا ومعهم الأسرى في الجنوب؟ هل جاؤوا ومعهم ضمانات حقيقية بحماية لبنان من العدو الإسرائيلي الذي ما زال يهدّد؟ من الذي يدافع عن هذا البلد؟ من الذي يلقّن إسرائيل درساً؟"

يعتبر حزب الله أنّه حتّى لو حرّرت كلّ الأراضي التي تحتلّها إسرائيل وأُفرج عن كلّ الأسرى، ستبقى إسرائيل تشكل تهديداً خطيراً على أمن لبنان. يقول قاسم "ما دامت إسرائيل باقية على عدوانيتها في المنطقة، يجب أن نخشى العدوان [على لبنان]. سيبقى هذا السلاح إذا للتصدّي لأيّ عدوان ومواجهته". ستكون أية محاولة لنزع سلاح حزب الله بالقوّة عقيمة. بحسب نصر الله، المقاومة أقوى الآن من أيّ وقت آخر منذ عام 1982. الشرط الوحيد الذي يمكن أن يجعل حزب الله يتخلّى عن دوره الرادع وبالتالي عن سلاحه هو إرساء "دولة قويّة وقادرة تطمئن شعبها وتحميه... وتحمي أرزاقه ومياهه وكرامته". ليست المقاومة سبب ضعف الدولة إنّما نتيجته. إلى أن تعالج أسباب الغياب الفعلي للدولة، سيحتفظ حزب الله بسلاحه.

أمل سعد غريب باحثة زائرة بمركز كارنيغي للشرق الأوسط متخصصة في حزب الله، كتبت بغزارة حول الشيعة اللبنانيين والسياسات اللبنانية.

مارينا أوتاي مديرة "برنامج الشرق الأوسط" وباحثة رفيعة المستوى في "مشروع الديمقراطية وسيادة القانون" في "مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي".

© 2007 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

هي مؤسسة خاصة لا تتوخى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتحدة الفاعل على الساحة الدولية. تأسست في العام 1910 وهي مؤسسة غير حزبية تُعنى بتحقيق أهدافها الخاصة والعملية.